

الدولة الوطنية وهندسة الهوية : نحو احترام الأقليات وتمكينها

د: مغيان فوكة

أستاذة محاضرة - قسم العلوم السياسية

جامعة حسية بن بوعلي الشلف

ملخص

تأثر مسألة الهوية على النسق السياسي للدولة الحديثة كونها الإطار الجامع للإثنيات والمحاولة لتنظيمها والتحكم فيها، ومنه تطرح قضية الأدوار الامثل للدولة لإنجاح التوافق الداخلي في ظل المجتمعات الفسيفسائية؛ حيث يسعى كل نسق هوياتي لحيازة أكبر قدر ممكن من السلطة إما عن طريق الصراع السلمي في ظل الحكم الديمقراطي، وإما عن طريق الصراع العنيف في ظل دول كثيرة ما تؤول لأن تكون "دولا فاشلة"، هنا يكون الحديث ملحا عن الدولة الوطنية كدولة عدالة اجتماعية وكدولة حق وقانون تساوي بين جميع للمواطنين في ظل ثقافة ديمقراطية حقيقية لا يسمح بتحقيقها غير النسق الديمقراطي الرشيد للحكم.

بين يدي الموضوع:

تشير الدراسات العلمية في حقل العلوم السياسية إلى أن مفهوم الهوية (Identity) تبلور من خلال سياق تاريخي وسياسي وثقافي خلال أربعينات وخمسينات وستينات القرن الماضي، ومع بداية السبعينات تم اختبار مفاهيم الهوية امريquia بصورة سمحت اليوم بإعطاء دلالات تسمح بتوضيح معناها في المجال السياسي، ومن ثم نالت اهتمام علماء السياسة حتى صارت مفهوما سياسيا رئيسا.

فمسألة الهوية تنطلق من تحليل أساس الهوية وأهميتها داخل كيان الدولة نفسها، ثم من خلال النظر لما بعد حاجة الناس لتكوين الدولة-الأمة أي لتحديد ماهيتهم وتميزهم باختلافهم عن الآخرين على الجانب الآخر من الحدود. وعليه لا يخرج البحث في مسألة الهوية عن أثارها على النسق السياسي وارتباطاتها بظاهرة الدولة الحديثة وما لها من تأثير بظاهرة العولمة السياسية. إذ يتطلب مثل هذا البحث النظر في إشكال الإطار لمجمل الإثنيات والمحاول لجمعها وتنظيمها والتحكم فيها وهو الدولة، ومنه مدى نجاح هذا الكيان في خلق التوافق الداخلي في ظل المجتمع الفسيفسائية حيث يسعى كل نسق هوياتي لحيازة أكبر قدر ممكن من السلطة إما عن طريق الصراع السلمي في ظل الحكم الديمقراطي، وإما عن طريق الصراع غير السلمي في ظل دول كثيرة ما تؤول لأن تكون "دولا فاشلة"، هنا يكون الحديث ملحا عن الدولة الوطنية كدولة عدالة اجتماعية وكدولة حق وقانون؛ تساوي بين جميع للمواطنين في ظل ثقافة ديمقراطية حقيقية لا يسمح بتحقيقها غير النسق الديمقراطي للحكم.

من خلال هذا المنظور تواجه العديد من الدول وبالأخص تلك النامية منها مشاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدتها الوطنية بالتصدع والانهيار، ولعل من أخطر هذه الأزمات وأكثرها جدلا هي أزمة الهوية التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى. وانطلاقا من هذا التصور فإننا نطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالهوية والأقليات والإثنيات وما هي انعكاساتها على الحقل والبناء السياسي؟
- هل تعزز الأقليات من فرص إرساء الدولة الوطنية؟ وهل تفرق الهوية بين الدولة وشعوبها؟
- هل الدولة في شكلها الحالي نتاج للعولمة السياسية؟ وما مدى التوافق مع طبيعة المجتمعات المحلية؟
- كيف تتشكل دولة وطنية حديثة تجمع بين كل المواطنين بلا صراعات إثنية أو دينية أو لغوية؟

في ضلّ المفاهيم، بين العرقية والاثنية والقومية:

لا شك أن البحث في أية إشكالية يتطلب تحديد أصول فكرة الموضوع في اللفظ والمعنى المؤديين إلى الإشكال في تحديد المفهوم، ومنه يمكن معالجة جملة الوظائف المتصلة بتكوين هذا المفهوم وبنيته، ولا يخرج بحثنا في هذه الورقة عن هذا السياق، وعليه توجب التمييز بين جملة من المفاهيم أولاً ثم الربط بينها ثانياً.

تتحدد العرقية في قيامها على السلالة الواحدة أو العرق المشترك، فهي تعبر عن شعب أو قبيلة بغض النظر عن الثقافة والمعتقدات، إنها تتعلق برابطة النسل والدم والسلالة، بينما تتحدد الإثنية كظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين. من جهة أخرى تتميز القومية بكونها تعبر عن جماعة قائمة على المكان، ومن معانيها أنها حركة سياسية تستهدف قيام الكيان السياسي المعروف بالدولة، وهي تعبير سياسي يعني شعور الناس بالانتماء جميعاً إلى أمة واحدة، ويشمل هذا الشعور كذلك الإحساس بالولاء للأمة والاعتزاز بثقافتها وتاريخها وفي العديد من الحالات الرغبة في الاستقلال الوطني، فالقومية حركة سياسية، بينما الأمة كيان اجتماعي، أو بالأحرى ظاهرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك في سمات جامعة كالدين والعرق واللغة والتاريخ والثقافة سواء كانت في إقليم واحد أو عدة أقاليم، ومفهوم الأمة هو الأكثر قرباً وتشابهاً مع مفهوم الإثنية، فالأمة مجموعة من الناس يتقاسمون ثقافة وتاريخاً ولغة مشتركة ولهم شعور بالوحدة القومية، أما الدولة فهي قطعة من الأرض لسكانها حكومة مستقلة، ويمكن القول بوجود الدولة القومية إذا ما كانت للأمة والدولة الحدود نفسها.

بين التجانس والفسيفسائية والتعدد:

لا دولة من دون مجتمع والمجتمعات أنواع، إذ يتكون المجتمع المتجانس من جماعة واحدة منصهرة اجتماعياً وثقافياً، وحالة التجانس المفترضة فيه مسألة نسبية وليست مطلقة، في هذا المجتمع تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية واحدة جامعة هي الهوية الوطنية، وتسود فيه عملية الانصهار وينشأ فيه نظام سياسي مركزي مهيمن، وفيه يسهل الوصول إلى الإجماع حول كافة القضايا الأساسية. بينما النقيض للمجتمع المتجانس هو المجتمع الفسيفسائي، لتألفه من جماعات عدة تغلب هويتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف فيه العلاقات فيما بينها بالتراوح بين عمليتي التعايش وعدم القدرة على الاتفاق حول الأسس والإجماع على قضايا العامة، مما يرسخ الانقسامات والتجزئة بين الجماعات.

أما المجتمع التعددي فيتكون من عدة جماعات تحتفظ بهويتها الخاصة، كما أنها قد تمكنت من إيجاد صيغة تؤلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة، ومن إقامة دولة مركزية والتفاهم حول الأسس العامة، والتشديد على ضرورات الاندماج واعتماد نظام تربوي موحد. وقد تتحول إلى مجتمع مضطرب اقرب إلى الفسيفسائية عندما تعاني من أزمات داخلية، بسبب تدخلات من الخارج أو بسبب تسلط الأكثرية أو إحدى الأقليات على مراكز صناعة اتخاذ القرار ومواطن القوة والجاء والثراء، بسبب غياب الديمقراطية أو قصور فيها، وعدم إقرار مبدأ التنوع لإدارة فوارق الهويات إدارة ذكية وواعية⁽¹⁾.

إن أصل التجانس والفسيفسائية والتعدد عائد "للهوية" وأماطها ومدى اجتهاد المنتظم السياسي في التوفيق بين مختلف أنساقها في حال اختلافها داخل الدولة الواحدة، وإن قصدنا بأنماط الهوية هو الحديث عن الهويات بالجمع، خاصة حين ربطها بالهوية الجماعية، فهناك هوية ذات صلة بالقومية وأخرى هوية دينية وهوية اجتماعية، ويمكن القول أن جمع هذه الهويات بخصائصها المتفردة تساهم في خلق هوية جماعية قومية جامعة متفتحة وواعية، هي هوية الشعب أو هوية الأمة⁽²⁾.

هندسة الهوية والهوية الوطنية، من الثقافة إلى الأيدولوجيا:

كثيراً ما تناولت ظاهرة الهوية من قبل الدراسات السياسية رغم ذلك نجد أنفسنا أمام لبس حين تناول الظاهرة بالبحث، وأول مناحي هذا اللبس هو إيجاد مفهوم محدد للهوية والتي هي في حد ذاتها موضوع واسع وشامل، وذلك لتعدد المدارس التي تناولت الموضوع، وكذلك لتشارك عديد العوامل والمتغيرات في صياغة الظاهرة، لا سيما المجتمعية منها والتي تطرأ في حقبة زمنية معينة والتي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفيه الزماني والمكاني، كما نجد الترميز الاجتماعي للهوية أي عدم اشتراط الانتماء البيولوجي، بل تعبير عقيدي حسي وشعوري داخلي تختاره الذات الإنسانية تجاه الواقع الطبيعي أو الواقع الاجتماعي، وكل هذا يجعل من الهوية "أكثر المفاهيم الفلسفية ضبابية وفقرًا على المستوى الاستيمولوجي، لكنه بالمقابل يتمتع بفاعلية إيديولوجية كبرى"⁽³⁾، ووفقاً لطبيعة الموضوع وإسقاطاته من الحقل الاجتماعي-الثقافي إلى المجال السياسي فإننا نميز بين نوعين من الهوية، هما:

أ-الهوية الاستيعادية: أي الاختلاف عن الآخر بهدف الابتعاد عنه أو استبعاده، وهو يمثل هوية استيعادية تركز مفهوم التفوق العرقي أو الاثني أو الديني، إنها هوية لا تقبل الآخر وتبحث له عن تصنيف يصغر من حجمه ويهمشه، فهي هوية عنصرية لا تريد التواصل ولا تستطيع بطبعها، وهي هوية لم تخلو التجربة الإنسانية منها ومثالها النازية في أوروبا وتفوق العرق الأبيض في أمريكا الشمالية وإفريقيا السوداء، والصراع الممتد بين مختلف الهويات الإفريقية داخل الدولة نفسها أو بين الدول المتجاورة⁽⁴⁾.

ب-الهوية التوصلية: وهي تجد امتداداتها في قوله تبارك وتعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ"⁽⁵⁾، وتجد الهوية التوصلية حقلاً خصباً وتوافقاً مع فكرة الديمقراطية، وما يرافقها كنظام حكم وكمنظومة ثقافية للمجتمع، تنطلق من قبول الآخر واحترام حقه في الوجود ثم في التعبير عن نفسه والدفاع عن مصالحه وحيازتها بأوجه قانونية.

هنا يمكن القول أن للنظام السياسي دوراً رئيساً في تحديد نط الهوية السياسية للدولة وهندستها، لا سيما في ما يتعلق بالمواطنة بوصفها "ثابتاً" جوهرياً تتشكل على أساسه الدولة، فهي التي تبني الشعور بالذات وترسم القيم المرتبطة بها وتجعل "الإنسان-الفرد-المجموعة" ينتمي إلى مجموعة لها قيمها وأعرافها. فرغم أن المجتمع المعقد والمتعدد (Pluralistic) في جوانبه الثقافية والدينية والعرقية، يكون الناتج منه في الغالب مجتمع غير متجانس (Heterogeneous) يحتاج إلى عملية "استحسان" (Homogenization) لتحويل هذه الفسيفساء الثقافية الإثنية إلى تنوع يثري وحدة مستدامة يكون قوامها بناء اجتماعي متماسك (Coherent)⁽⁶⁾، ولئن كان هذا من واجب النظام السياسي، إلا أنه كذلك من واجب علماء السياسة لا محالة.

كما يقع على عاتق النظام السياسي دور تفكيك التطورات والتراكمات التاريخية المرتبطة بعوامل نفسية وغالباً بسياسات استعمارية، كما تقع على عاتقه مسؤولية بناء دولة وطنية؛ الهوية السياسية فيها تحدد لا على أساس الهوية الضيقة بل على أساس هوية الانتماء الأكبر للوطن، لا ظلم اقتصادي فيها ولا تهميش سياسي، ولا يتم ذلك بإعادة توزيع السلطة فقط ولا من خلال إعادة صياغة معدلات جديدة في الاقتصاد السياسي للدولة أي في توزيع الثروة بشكل عادل، إن الحل الحقيقي هو انصهار الهويات في الهوية الأكبر -مع احترام الهويات الجزئية- تنعاش في داخلها عناصر التنوع الثقافي في انسجام عفوي تلقائي، يتدعم باستمرار ومع الزمن عن طريق التنشئة والثقاف (Socialization and Acculturation).

الأقليات من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي:

اقترن الحديث عن الإثنية وما تقاطع مع معناها -غالباً- بمفهوم الأقليات، وهو في الواقع ليس شرطاً مطلقاً، وهو ما يقودنا للبحث في مسألة الأقلية، تعريفها وتصنيفها، حيث نجد أن مفهوم الأقليات لا يتطابق في كل مكان وعلى مر العصور، فهو يستلهم دائماً الظرف التاريخي السياسي الذي يعطيه شحنته لأن الأقليات ليست دائماً على مستوى ذاته من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بمفهوم الأقليات ذو طبيعة نسبية جداً كما

أنه يتسم بالمرونة وصعوبة التحديد لأنه مفهوم غير جامد فهو معرض للتغيير باستمرار عوامل عديدة كالاندماج والانصهار ضمن الأغلبية وعامل الزمن أيضا لاسيما الأقليات التي تتسم بأعداد قليلة نسبيا أو الأقليات المستقرة بصورة غير مختلفة. والاختلاف بين الباحثين في تحديد مفهوم الأقلية وارد ومعهود، وقد آل ذلك لعدم الاتفاق حول معيار موحدة يتم من خلاله تحديد مفهوم الأقليات⁽⁷⁾، ولعل محاولات الاجتهاد تقودنا إلى ذكر المعيار التالية:

أ- المعيار العددي: وهو يقع في مقدمة المعايير، أي عدد الأقلية بالقياس على المجموع العام للسكان، يعتبر هذا الاتجاه أن الأقلية هي الأصغر في العدد، وأنها لا تعدو أن تكون جماعة عرقية متميزة عن غالبية السكان في مجتمعها بسمة واحدة أو أكثر من السمات كاللغة أو الدين أو الثقافة أو غير ذلك من المقومات. بناء على هذا المعيار يمكن القول أن الأقلية هي "الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمع ما، لها عداة جنسية الدولة غير أنها تعيش بذاتها وتختلف عن غالبية المواطنين في اللغة أو العقيدة والثقافة أو التاريخ والعادات"⁽⁸⁾.

ب- معيار الأهمية: تعرض المعيار العددي لانتقادات عديدة فالأعداد النسبية لأية مجموعة بشرية داخل إطار الجماعة لا تعد كافية لتعريف أو تحديد وضع الأقلية إنما يفترض أن يتم تحديد ذلك من خلال الاعتماد على منظور سوسيولوجي أي تبيان الأهمية التي تتمتع بها المجموعة البشرية المعنية، ومن هذا المنطلق يتحدد المعيار الثاني المتعلق بالأهمية، حيث يمكن القول أن الأهمية الحقيقية للأقلية ليست في عددها وإنما في وضعها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي إذ تعد الأقلية كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة من الناحية السياسية ومسلوب حقوقها الاجتماعية والاقتصادية⁽⁹⁾ لصالح مجموعات أخرى في الدولة. وبهذا الصدد يقول الدكتور "وليم سليمان قلادة": "نحن لا نضع هنا نصب أعيننا الأهمية الديمغرافية للأقليات المعنية بقدر ما نأخذ بنظر الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي"⁽¹⁰⁾.

من خلال هذا المعيار ووفقا للموسوعة الأمريكية تعرف الأقليات على أنها: "جماعات تحتل وضع اجتماعيا أدنى من الآخرين ضمن المجتمع نفسه، كما أنها تفتقر إلى السلطة أو الهيبة، وتتمتع بحقوق أقل قياسا بالجماعات المسيطرة في المجتمع، كما أنها تشعر بوحدانيتها أو عزلتها من جانب وخضوعها للمعاملة التمييزية من جانب آخر، بسبب اختلافها عن الأغلبية العددية، بسمات بيولوجية أو ثقافية مدعومة أو بسبب اختلافات ذات طابع اجتماعي"⁽¹¹⁾.

غير أن الاعتماد على معيار الأهمية بشكل مطلق دون الاعتماد على معايير أخرى يفضي لا محالة إلى قصور الدراسات التي تعزل المعايير الأخرى وتعتمد على الفكرة الواحدة دون النظر لسواها.

ج- معيار الشعور بالانتماء: يقصد به الشعور بالانتماء إلى جماعة ما أو التحرر من هذا الشعور بشكل أساسي في تحديد وضع الأقلية، وشعور أبناء الأقليات بتمييزهم عن باقي سكان الدولة إما باللغة أو العرق أو الدين أو القومية⁽¹²⁾. هذا المعيار يظهر وبشكل خاص في أوقات الأزمات أي في حالة شعور الأقلية بحصول تهديدات أو ضغوط مباشرة تعرض وجودها أو مصالحها للخطر ولكن هذا لا يعني اختفاء هذا المعيار في الأحوال الاعتيادية كما يظهر بشكل خاص في الأقليات القومية أو الأقليات ذات الحجم العددي الكبير نسبيا في الدولة ما يدفع للقول أن شعور الانتماء لجماعة معينة هو عصب الحركة القومية وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الباحثين ينفي أن يكون هنالك أقليات قومية بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم القومية فمثلا نجد "محمد عمارة" يعرف الأقليات أنها الجماعات التي لم تستوفي أو تستكمل خصائص الأمة، ولا يستوفي اتجاه استكمال هذه الخصائص⁽¹³⁾.

أما "محكمة العدل الدولية" فتعرف الأقلية بأنها: "جماعة من الأشخاص يعيشون في بلد أو بلدة معينة لديهم عرق، دين لغة أو تقاليد خاصة بهم وموحدون بهوية هذا العرق، الدين، اللغة أو هذه التقاليد ضمن شعور بالتضامن لأجل المحافظة على تقاليدهم، دينهم، ضمان تعليم وتربية أبنائهم طبقا لعبقيرية عرقهم والتعاون المتبادل فيما بينهم".

ما يعاب على هذا المعيار هو احتمالية انخفاض درجة الوعي أو الإدراك لدى بعض الجماعات بذاتها، أي بتمييزها الذاتي⁽¹⁴⁾.

د- معيار المصلحة المشتركة: أساس هذا المعيار هو انتماء الأقلية لا يمكن أن يكون جامعا إنما هو انتماء متغير كحركة المصلحة، حيث لا يمكن فصل أي من عناصر الاختلاف الثقافية أو الطائفية للجماعة الفرعية عن طبيعة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي تعيش فيه، غير إن هذا المعيار يبعدنا عن واقع ملموس في الشعوب والأمم وهو واقع الولاء التضامني للعرق والاثنية على حساب المصالح المشتركة في كثير من الأحيان وهو حقيقة مسلم بها.

أما من ناحية القانون الدولي فعلى سبيل المثال وبعد إنشاء منظمة "الأمم المتحدة" قامت "اللجنة الفرعية ضد الإجراءات التمييزية والحماية للأقليات" بتبني مشروع لائحة لتعريف الأقليات بينت فيه العناصر الواجب تبنيتها لوضع تعريف للأقليات وهي:⁽¹⁵⁾

- وجود ضمن رعايا العديد من الدول جماعات متميزة من السكان يعرفون عادة باسم "الأقليات" تبرز تقاليد أو خصائص إثنية، دينية أو لغوية مختلفة عن تلك التي لباقى السكان، والذين تحب حمايتهم عن طريق إجراءات خاصة على المستوى الوطني والدولي، لكي يستطيعوا الحفاظ على تلك التقاليد والخصائص وانمائها؛
- وجود عنصر خاص يتمثل في أن بعض جماعات الأقليات ليسوا في حاجة إلى حماية، وتتضمن هذه الجماعات على الخصوص تلك التي رغم كونها أقل عددا من باقى السكان تشكل العنصر المسيطر وتلك التي تسعى إلى معاملة متطابقة بصفة تامة مع باقى السكان؛
- واقع أنه لا حاجة لعرقلة التغييرات التي تحدث عفويا في مجتمع ما، عندما تثيرها بعض الظروف كمثّل جو جديد، أو وسائل اتصال حديثة، تطور عرقي، ثقافي أو لغوي جديد؛
- خطورة تبني إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تجاوزات داخل الأقليات التي يمكن أن تنغص طموحاتها من طرف عناصر من مصلحتها أن تثير بين أعضاء هذه الأقليات الكراهية تجاه الدولة؛
- واقع أنه لا حاجة لضمان احترام عادات تكون غير متوافقة مع الحقوق المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- الصعوبات التي تترتب عن الادعاءات بنظام الأقليات التي يمكن أن تثيرها جماعات قليلة الأهمية، لدرجة أن منحها معاملة خاصة يمكن مثلا أن تحمل مداخل الدولة بأعباء غير متكافئة مع أهدافها.

الأقليات من التعددية الاجتماعية إلى التعددية السياسية:

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الأقلية هي جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو دينيا أو لغويا⁽¹⁶⁾، وهو في ظاهره دليل على التعدد في الإطار المجتمعي-السياسي الواحد، هنا نشير إلى أن الأقليات حقيقة ملموسة في كثير من المجتمعات، غير أن النظرة إليها تختلف من مجتمع لآخر، فإما هي أقليات محترمة الحقوق لا تميز بينها وبين باقى مكونات المجتمع الفسيفسائي، وإما هي أقليات مضطهدة مهما كانت درجة هذا الاضطهاد، والتفريق بين الحالتين يحتاج إلى الدراسة والتصنيف، غير أنه قبل أن ينتقل إلى الجانب السياسي، فإنه ينطلق من الجانب الديمقراطي، فإما ثقافة مجتمعة ديمقراطية تقبل الآخر، وإما ثقافة مجتمعية عنصرية-استبدادية تقصي الآخر، وهو ما سينتقل لا محالة إلى الحقل السياسي، وينعكس منه على سمات الدولة.

في هذه النقطة نسرد جملة من التعاريف والتي تؤكد إشكالية ابيستمولوجية تتعلق بالربط المعتاد للأقليات بالاضطهاد، فعلى سبيل المثال نسرد ما يلي :

- "الأقلية جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطائفية أو عدد من المصالح التي تربط بينها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمييزهم في مواجهة الآخرين ، نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم ، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم " .
- تعريف الموسوعة الأمريكية للأقلية هو "الأقلية جماعة لها وضع اجتماعي أقل داخل المجتمع ، حيث تملك من النفوذ أقل من المجموعات الأخرى وتمارس عدد أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى⁽¹⁷⁾ .
- "الأقلية جماعة غير مهيمنة من مواطني دولة ما أقل عددا من بقية السكان، يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية، تميزهم عن بقية السكان، ويرتبط أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على خصائصهم المميزة وتنميتها"⁽¹⁸⁾ .
- "جماعة تقل نسبتها مقارنة ببقية سكان الدولة تشترك في واحدة أو أكثر من المقومات أو الخصائص، كاللغة أو العرق أو الدين أو الثقافة، المميزة لها عن بقية السكان، وتمارس ضدها في غالب الأحيان معاملة تمييزية وتحرم من المشاركة في إدارة المجتمع من قبل الأغلبية أو النخبة السياسية الحاكمة وتتميز بشعور تضامني ورغبة في المحافظة على الذات"⁽¹⁹⁾ .

الدولة الوطنية وقيم المواطنة:

إن حقيقة التمييز ضد الأقليات مهما كان تصنيفها وباختلاف المعايير المستندة لذلك يتنافى مع مفهوم الدولة الحديث ومع فكرة المواطنة، فإذا كانت الدولة على عموم وصفها هي إطار من شأنه أن يجمع الأمة، فحري بنا الجزم أن وصف الدولة على أنها وطنية؛ فمعناه دولة تتألف من فئات مختلفة ترتبط بمصالح وأهداف ومسؤوليات تتباين في درجات انسجامها وتناقضها، حيث يؤدي الناس فيها أدوارهم التي تتعدى العشيرة والطائفة والعرق والإثنية والقومية، إنها دولة المجتمع التي لا تميز بين أفرادها فالكل مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات لا تميز بينهم، إنها دولة تضمن لمواطنيها القدرة على العيش سوية وتحقيق الانسجام رغم الاختلاف في النوع، وبذلك تتلائم الديمقراطية مع هذه الصيغة لتقوم على تعددية سياسية وثقافية ، في دولة تتجاوز العرقية والاثنية الضيقة.

إن الدولة الوطنية تنظر للأقليات على أنها تعددية! وتفهم التعددية بدلالة نقيضها المتمثل بالواحدية وتشير التعددية إلى الاختلاف والتنوع القائم على التمييز والخصوصية بعكس الواحدية التي لا أجزاء لها، كما تعرف التعددية على أساس أنها فكرة "تعكس الاختلاف في حاجات وطموحات ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع"، ويمكن النظر إليها في بعدها السياسي "كنظرية ترفض حالة القوة المفردة وتؤيد بدلا منها فكرة انتقال السلطة واستقلال المؤسسات الممثلة والعاكسة لانخراط الفرد في المجتمع"، كما تشير إلى أهمية الديمقراطية والحرية في استمرار تعدد واستقلالية المؤسسات السياسية والاقتصادية، وفي احترام حقوق الأقليات المتنوعة داخل الشعب الواحد.

إن الإيمان بالتعددية الاجتماعية والسياسية أو "الفيسفائية" هي المقوم الأساسي للديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الذي يتميز بوجود جماعات عرقية أو دينية أو ثقافية مختلفة تعيش مع بعضها في إطار دولة واحدة، ووجود التعددية الاجتماعية مدعاة للتعددية السياسية المعبرة عن الجميع ، باختلاف انتماءاتهم، ولا حل لها إلا بإنشاء "طريقة مؤسسية تسمح لأحد أطراف التعددية بالوصول للسلطة مكان الطرف المسيطر حاليا"⁽²⁰⁾، حيث تقوم تعددية حين تكون على الأقل كتلتان اجتماعيتان وسياسيتان لهما دلالة ويمكن التعرف عليهما، فتصبح المناقشة والتفاعل بينهما من ملامح التبادل السياسي، التي تجري في إطار النموذج الشامل للنظام السياسي، يمكن أن توجد أسس هذه الكتلة المختلفة أو التجمعات المتباينة في الأصول العرقية المشتركة أو في وحدة اللغة أو الطائفة

أو تشابه العادات أو الإقامة المشتركة في إقليم محدد وعلى المدى البعيد فإن التعددية قد تكون مدخلا للديمقراطية إذا ما قامت مؤسسات المجتمع على تعميق وتطوير حقوق الأفراد فيه.⁽²¹⁾

لن يتحقق التوافق الاجتماعي والاستقرار السياسي ، ولن تحل إشكالات الإثنيات والعرقيات إلا بتوافر نسق للحكم الصالح، باعتباره "نسق من المؤسسات المجتمعية، المعبرة عن الناس فعليا، تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، بواسطة الناس، يستهدف تحقيق مصلحة عموم المجتمع، عن طريق إقامة إدارة شفافة قابلة للمحاسبة رشيدة في استخدامها للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية الإنسانية المنصفة والمستمرة بمعناها الواسع والتام ، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون".

الهولمش

- 1- أنظر: حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص15 وما بعدها.
- 2- عفيف البوني، "الهوية القومية العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 57، السنة السادسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 1983، ص 07.
- 3- رشيد عمارة ياس الزيدي، "أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 14، ص10.
- 4- المرجع نفسه، ص12.
- 5- سورة الحجرات، الآية 13.
- 6- عبده مختار موسى، "صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان، منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 14، ص31.
- 7- عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص77-79.
- 8- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص107-108.
- 9- خالد الناصر، مسألة الأقليات في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص30-31.
- 10- دهام محمد دهام العزوي، الأقليات والأمن القومي العربي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 24.
- 11- عبد السلام بغدادي، مرجع سابق، ص 85.
- 12- دهام محمد دهام العزوي، مرجع سابق، ص 250.
- 13- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 120.
- 14- خالد الناصر، مرجع سابق، ص 45.
- 15-François Capotorti «Etude des droits des personnes appartenant aux minorités ethniques, religieuses et linguistiques» New- York, Nations- Unies, 1991, pp 5-6.
- 16- دهام محمد دهام العزوي ، مرجع سابق، ص 50 – 51 .
- 17- صلاح عبد العاطي، الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص20.
- 18- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مرجع سابق، ص98.
- 19- جوزيف ياكوب، (ترجمة: حسين عمر)، ما بعد الأقليات، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004، ص96.
- 20- غسان سلامة، "حالة التعددية السياسية في المشرق العربي"، في كتاب: سعد الدين إبراهيم (محرر)، التعددية السياسية والديمقراطية في العالم العربي، عمان: منتدى الفكر العربي، 1989، ص148.
- 21- السيد يسين، "التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي؛ ملاحظات أولية"، الأفق العربي، الأردن: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، العدد9، شباط 1987، ص 39-40.